

271521 - هل تسن الاستخاراة في مسجد قباء ، وهل لها مزية فيه عن غيره؟

السؤال

إذا ثبت حديث ركوب الرسول صلى الله عليه وسلم لمسجد قباء للإستخاراة في ميراث العمة والخالة ، فهل يقال : إن الإستخاراة في مسجد قباء لها مزية وفضل ؟ وهل هي سنة ؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

الحديث الوارد في ذهاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مسجد قباء ، وأداءه صلاة الاستخاراة هناك في ميراث العمة والخالة : حديث ضعيف لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والحديث مداره على عبد العزيز بن محمد الدراوردي .

وقد اختلف عليه فيه ؛ فرواه مرة متصلًا ، ومرة مرسلا ، والراجح فيه أنه مرسلا ، والمرسل ضعيف .

فاما الطريق المتصل ، فأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (2/141)، من طريق محمد بن الأحbar المخزومي المدنبي ، قال حدثنا أبو مصعب الزهربي ، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن صفوان بن سليم .

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (7998)، من طريق ضرار بن صرد ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن زيد بن أسلم .

كلاهما (صفوان بن سليم ، وزيد بن أسلم) عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركب حماراً إلى قباء يستخير في العممة والخالة ، فأنزل الله تعالى أن لا ميراث لهما) .

وإسناده ضعيف .

أما طريق الطبراني : ففيه : " محمد بن الحارث بن سفيان المخزومي " ، مجهول ، ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (1/65) ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (7/230) ، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا ، وقال فيه ابن حجر في "تقرير التهذيب" (5798) : " مقبول " انتهى .

وأما طريق الحاكم : ففيه " ضرار بن صرد " : اتهمه ابن معين بالكذب كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (4/465) ، وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين" (ص196) : " متروك الحديث " . انتهى

وهذا الطريق ضعفه ابن الملقن في "البدر المنير" (7/201) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (1392) .

وأما الطريق المرسل :

فأخرجه أبو داود في "المراسيل" (361)، من طريق عبد الله بن مسلمة.

والدارقطني في "السنن" (4/98)، من طريق أبي الجماهر.

كلاهما (عبد الله بن مسلمة، أبو الجماهر) عن عبد العزيز بن محمد الدراوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: (أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء، يستخير في ميراث العمة والخالة، فأنزل الله: أن لا ميراث لهما).

وقول عبد الله بن مسلمة - وهو ثقة حجة -، وأبي الجماهر محمد بن عثمان التنوخي - وهو ثقة -، هو الصحيح، ولذا فالراجح أنه مرسلا.

ثانياً :

وأما عن حكم تخصيص مسجد قباء بصلوة الاستخارة فيه، فلا يشرع مثل ذلك، لما يليه :

أولاً: ضعف الحديث كما تقدم.

ثانياً: لم نقف على أثر عن أحد من الصحابة أو التابعين أنه كان يخص مسجد قباء بصلوة الاستخارة. وهذا أيضاً مما يؤكد عدم ثبوت السنة بذلك، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

هذا وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يذهب إلى مسجد قباء كل سبت، راكباً أو ماشياً، فيصلّي فيه ركعتين، ولم يقييد ذلك باسخنارة ولا غيرها.

كما رواه البخاري في "صحيحة" (1193)، ومسلم في "صحيحة" (1399)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتني مسجداً قباء كل سبت، ماشياً وراكباً). زاد مسلم: (فيصلّي فيه ركعتين).

وكذلك صح عنه: أن الصلاة في مسجد قباء تعدل عمرة، ومن ذلك :

وما رواه الإمام أحمد في "مسنده" (15981)، من حديث سهل بن حنيف، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من خرج حتى يأتِي هذا المسجد - يعني مسجداً قباء - فيصلّي فيه كان كعده عمرة).

والحديث صحيح، صححه الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (3446).

وما رواه الترمذى في "سننه" (324)، من حديث أَسِيدُ بْنُ ظَهَيرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الْأَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ قَبَاءٍ كَعُمْرَةٍ).

والحديث صححه الشيخ الألباني في "صحیح ابن ماجہ" (1159).

فعلی هذا : من قصد مسجد قباء لأجل الصلاة فيه ، تأسیا بالنبي صلی الله علیه وسلم فی ذلك : كان فعله مشروعًا مستحبًا .

والله أعلم .